# تونس تواصل رفع أسعار الوقود

تونس ـ **إيمان الحامدي**

كشفت الوثيقة التوجيهية للإصلاحات الاقتصادية التي قدمتها تونس لصندوق النقد الدولي أن الحكومة تنوي مواصلة رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء بنسق سريع قبل النصف الثاني من العام الحالي والاكتفاء بتقديم دعم مالي عن فواتير الكهرباء والغاز لفائدة الفئات الضعيفة التي تستعمل عدادات الجهد المنخفض.

وبيّنت الوثيقة، التي اطلعت «العربي الجديد» على نسخة منها، اعتزام تونس خفض نفقات دعم الطاقة التي بلغت مستويات عالية بسبب التقلب الكبير في الأسعار العالمية للنفط وتراجع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

وقالت الحكومة في الوثيقة التي تم تقديمها لصندوق النقد الدولي أنها ستستمر في اعتماد قاعدة تعديل الأسعار لمنتجات الوقود الثلاثة (بنزين وسولار رفيع وسولار عادي) والرفع النهائي لدعم الغاز المسال (غاز الطهي) خلال النصف الثاني من عام 2021.

واعتمدت الحكومة منذ بداية العام الحالي التدرج في رفع الدعم عن المحروقات مؤكدة تنفيذ زيادتين في الأسعار الأولى بنسبة 1,5 بالمائة وفق قانون التعديل الدولي في يناير/ كانون الثاني الماضي والثانية بنسبة 5 بالمائة جرى إقرارها في إبريل/ نسيان الماضي.

كذلك تعهدت الحكومة بالتدرج في رفع الدعم عن الكهرباء والغاز الطبيعي والالتزام بالتعويض عن طريق التحويلات النقدية المباشرة للأسر المحتاجة واعتماد آلية التعديل التلقائي لأسعار الكهرباء والغاز. وقالت الوثيقة الحكومية إنه على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ آلية تعديل الأسعار التلقائية، تظل الموازنة العامة للدولة معرضة لخطر ارتفاع نفقات دعم الطاقة نتيجة ارتفاع الأسعار عالميا وزيادة الطلب المحلي وانخفاض قيمة الدينار.

ودخلت تونس منذ 3 مايو/ أيار الحالي في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل برنامج تمويل بقيمة 4 مليارات دولار مقابل وصفة إصلاحات قاسية اجتماعيا ينهي بموجبها الدعم على الغذاء والطاقة مع احتواء كتلة الأجور بوقف التفويض واعتماد آلية التسريح المبكر للموظفين في القطاع الحكومي.

ارتفعت أسعار المحروقات في تونس إبريل/ نيسان الماضي إلى مستوى قياسي لم تسجله البلاد سابقا بعد تعديل أجرته الحكومة على أثمان البنزين والسولار لتكون هذه الزيادة الثالثة من نوعها منذ بداية العام الحالي بعد رفع الثمن بنسبة 5 في المائة دفعة واحدة.

ويمثل خفض دعم الطاقة أحد أبرز عناوين الإصلاح الاقتصادي التي يطالب بها المقرضون الدوليون، إذ تبنّت تونس منذ يوليو/ تموز 2016 طريقة التعديل الآلي لأسعار المحروقات عملا بتوصيات صندوق النقد الدولي.

ومنذ بداية شهر مارس/ أذار 2020 تعتمد تونس في تعديل أسعار المحروقات على قرار وزيري الطاقة والمالية الذي أوكل قرار تحديد الأسعار إلى اللجنة الفنية المكلفة بضبط ومتابعة أسعار بيع المواد البترولية. وينص أحد فصول القرار على ألا يتجاوز التعديل شهريا نسبة 1,5 بالمئة عن السعر المعمول به وقت التعديل.

(Getty)

## السلع الصينية تتفوق عالمياً

قفزت التجارة الخارجية الصينية بنحو 29% على أساس سنوي، لتسجل 11,62 تريليون يوان (1,8 تريليون دولار) في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري 2021، وذلك في ظلّ انتعاش العديد من الاقتصادات العالمية من تداعيات جائحة فيروس كورونا وإطلاق العنان للطلب المكبوت. وكشفت بيانات صادرة عن الهيئة العامة للجمارك، أن حجم التجارة المسجل في الفترة من يناير/ كانون الثاني حتى نهاية إبريل/ نيسان، يمثل زيادة بنسبة 21,8% عن مستوى ما قبل جائحة كورونا في عام 2019. وزادت الصادرات المقومة باليوان بنسبة 33,8% عن العام الماضي، بينما ارتفعت الواردات المقومة باليوان بنسبة 22,7%، بحسب البيانات التي أوردتها وكالة «شينخوا» الصينية، أمس السبت. وقفز الفائض التجاري بنحو 150% ليصل إلى 1,02 تريليون يوان.

## أخبار مختصرة

### الجزائر: موازنة تكميلية لمواجهة كورونا

وضعت الحكومة الجزائرية موازنة عامة تكميلية ثانية، خصصت للتعديلات المالية المطلوبة، كرد فعل على تداعيات تواصل تفشي فيروس كورونا وانخفاض عائدات النفط بالرغم من تعافي أسعاره مؤخراً، ومن المنتظر أن يعرض

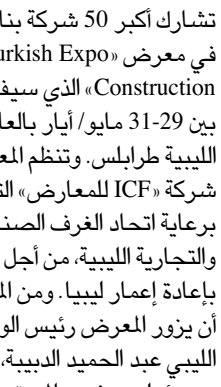

رئيس الحكومة عبد العزيز جراد النسخة التمهيدية على الرئيس عبد المجيد تبون (الصورة)، لمراجعتها والمصادقة عليها. وحسب الوثيقة التمهيدية التي اطلعت عليها «العربي الجديد» فإن الموازنة التكميلية لسنة 2021 تقترح عدداً من التدابير والإجراءات، منها ما يصب في خانة تحفيز وتشجيع الاستثمار وأخرى متصلة بتدابير ضريبية لدعم التحصيل الجبائي، مثل اقتراح رفع الرسم الإضافي على المواد التبغية من 22 إلى 32 ديناراً، إلى جانب تدابير خاصة في سياق تدعيم الصيرفة الإسلامية.

### معرض يجمع 50 شركة بناء تركية في ليبيا

تشارك أكبر 50 شركة بناء تركية في معرض «Turkish Expo Construction» الذي سيفتح أبوابه بين 29-31 مايو/ أيار بالعاصمة الليبية طرابلس. وتنظم المعرض شركة «ICF للمعارض» التركية، برعاية اتحاد الغرف الصناعية والتجارية الليبية، من أجل البدء بإعادة إعمار ليبيا. ومن المنتظر أن يزور المعرض رئيس الوزراء الليبي عبد الحميد الدبيبة، ووزراء ومسؤولون رفيعو المستوى ورجال أعمال ومستثمرون. وفي حديث للأناضول أشار رئيس مجلس إدارة شركة «ICF للمعارض» مسعود أقبنار إلى أن «رجال الأعمال الأتراك التقوا الدبيبة مع 14 وزيراً من حكومته، أثناء زيارتهم الأخيرة إلى تركيا». وأكد أنّ رجال الأعمال أعربوا عن حماسهم تجاه دعوة الدبيبة رجال الأعمال الأتراك إلى العودة من جديد إلى ليبيا.

### انتعاش العقارات الفاخرة في نيويورك

أظهرت بيانات متخصصة بوادر انتعاشة مبكرة لسوق العقارات الفاخرة في نيويورك، بفضل نمو مفاجئ في الإيجارات، لتتقدم عاصمة المال الأميركية على مدينة لندن التي تُعَدّ مركزاً عالمياً منافساً، وعلى مدن عالمية أخرى. ووفق الوسيط العقاري العالمي، «نايت فرانك»، ارتفعت أسعار الإيجارات في أغلى مناطق مانهاتن على أساس سنوي بنسبة 5,9% خلال الربع الأول من العام الجاري، وهي أول زيادة سنوية منذ إبريل/ نيسان من العام الماضي. في المقابل، لا تزال الإيجارات عبر المحيط الأطلسي في أفضل مناطق وسط لندن في حالة من الركود بعد تراجعها بنسبة 14,3% منذ بداية العام وحتى نهاية مارس/ آذار، وفق البيانات التي أوردتها وكالة بلومبيرغ الأميركية.

# العراق: سداد الديون المتراكمة ينتهي سنة 2048

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

وجّه نواب في البرلمان العراقي انتقادات حادة للحكومة بسبب استمرار لجوئها للاقتراض رغم الارتفاع الكبير في الديون. وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان العراقي، مازن الفيلي، إنّ «هناك ديوناً داخلية وخارجية وقروضاً، ينتهي تسديدها سنة 2048، بحسب تأكيد المختصين»، مشيراً في تصريح لوكالة الأنباء العراقية (واع)، مساء أول من أمس الجمعة، إلى أنّ «اللجنة الاقتصادية البرلمانية اعترضت على الاقتراض من دون أن تكون هناك بدائل عن النفط أو تقليل النفقات». وتابع: «من الخطأ لجوء الحكومة إلى الديون»، لافتاً إلى أنّه «لا خطوات عملية على أرض الواقع لتعظيم واردات العراق في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة». يأتي ذلك، في وقت أكدت فيه اللجنة المالية البرلمانية حاجة العراق إلى قروض داخلية وخارجية ضمن موازنة عام 2021. وقال عضو اللجنة، محمد الشبكي، في تصريحات صحافية، إنّ «تقدير القروض الداخلية والخارجية في موازنة 2021 تم بعد إجراء دراسات من قبل وزارتي التخطيط والمالية».

وكان مسؤولون في الحكومة قد كشفوا في وقت سابق أنّ الديون الداخلية والخارجية المترتبة على العراق تبلغ نحو 73 مليار دولار، واجبة الدفع، فضلاً عن 40 ملياراً معلقة لثماني دول. ويمرّ العراق بأزمة مالية خانقة نتجت عن انخفاض أسعار النفط عالمياً، منذ بداية تفشي وباء كورونا، وتفشي الفساد الذي تسبب بخسارة البلاد مئات مليارات الدولارات منذ الاحتلال الأميركي عام 2003. وكان رئيس اللجنة المالية البرلمانية، هيثم الجبوري، قد كشف في وقت سابق أنّ سقف الاقتراض الخارجي في موازنة العام الجاري 2021 يتجاوز ملياري دولار، أما الاقتراض الداخلي من البنك المركزي فيقدر بحوالي 5 تريليونات دينار (3,5 مليارات دولار). وتتعرض الحكومات العراقية المتتابعة لانتقادات حادة بشأن الاستمرار في سياسة الاقتراض في البلد الغني بالنفط. وقال مسؤول في هيئة النزاهة (مؤسسة رقابية) إنّ «تراكم الديون بهذا الحجم الخطير تتحمّله جميع الحكومات التي توالت على البلاد بعد عام 2003».

وأكد المسؤول نفسه، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، أنّ «أغلب هذه الحكومات شكلت حاجز حماية للفاسدين من المساءلة القانونية، وعملت معهم لتحقيق مكاسب مالية، كما تسببت سياساتها العامة في إهدار أموال الدولة».

مال وناس

# إهدار خبز الجزائريين

## 4 ملايين رغيف «في القمامة» تعيد فتح ملف الدعم

تكررت مشاهد تراكم الخبز أمام المقهيات في شوارع مختلف محافظات الجزائر، ونشرت وزارة التجارة أرقاما كبيرة حول حجم إهدار الخبز

الجزائر ـ **حمزة كحال**

بات الخبز المهدور في الجزائر قضيّة تؤرّق الحكومة التي لم تتمكن من إيجاد حلّ ناجع لها. وعلى الرغم من أن الخبز يُعدّ مهماً جداً بالنسبة للمواطنين، إلا أن فاتورة الخبز المدعم، والمهدور منه، فتحت النقاش في الجزائر حول ضرورة مراجعة نظام الدعم في البلاد، لكبح التبذير، خاصة في المواد الاستهلاكية والطاقية.

ومع تكرار مشاهد تراكم الخبز أمام المقاهيات في شوارع مختلف محافظات الجزائر، نشرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية أرقاما مرعبة حول حجم تبذير مادة الخبز في البلاد، حيث كشفت في تحقيق ميداني قامت به مصالحها أن الجزائريين قاموا برمي كميات هائلة من الخبز في الفترة الممتدة بين 13 إبريل/نيسان المنصرم والثاني من مايو/أيار الحالي.

وحسب أرقام الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية، فإن حجم ما تم إهداره من خبز في 20 يوماً، تجاوز مليون كيلوغرام (4 ملايين رغيف)، وكانت محافظة البليدة الأكثر تبذيرا للخبز بـ 566243 رغيف خبز، تتبعها محافظة الجلفة بـ 242972 رغيفا، ثم تلمسان بـ 235447 خبزة، فعنابة بـ 216893 خبزة، والعاصمة الجزائر بـ 150398 خبزة.

وتتكرر في الجزائر مشاهد الطوابير الطويلة أمام الأفران والمحلات التي تبيع الخبز، فيما يتزايد التهافت على اقتناء الخبز بمختلف أنواعه في المناسبات كشهر رمضان.

وكذلك، تتكرّر مشاهد باعة الخبز على الأرصفة، خصوصا على الطرقات السريعة وفي أسواق الخضار والفواكه. ومن جهة أخرى، تزدهر عمليات جمع الخبز «اليابس» وبيعه في الجزائر التي يقبل عليها الصغار والكبار على حدّ سواء، وذلك في باحات المباني والشوارع، ثمّ يبيعونه لمربّي الخراف والأبقار والدجاج.

وفي اتصال هاتفي لـ «العربي الجديد» بالأمين العام لاتحاد الخبازين الجزائريين، أكد يوسف قلفاط، أنه على الرغم من تراجع استهلاك العائلات الجزائرية للخبز في رمضان هذه السنة، إلا أن الإقبال على هذه المادة ما زال كبيراً، مضيفاً أن المخابز على المستوى الوطني تنتج يومياً في رمضان 23 مليون رغيف خبز لـ 42 مليون جزائري، مقابل 20 مليون رغيف في الأيام العادية، موجهة للاستهلاك المنزلي، من دون احتساب الخبز الموجه للمطاعم والفنادق وغيرها من الخدمات الربحية، ما يجعل كمية ما يُنتج في غير رمضان بين 35 و40 مليون رغيف خبز يومياً».

> المخابز تنتج يومياً 23 مليون رغيف في رمضان

من جهته، رأى الناطق الرسمي باسم اتحاد التجار والحرفيين الجزائريين، طاهر بولنوار، أن «أكثر السلع عرضة للتبذير هي المواد المدعمة من طرف الدولة، كالخبز والحليب والسكر والزيت وغيرها».

وأشار بولنوار، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «التبذير لا يقتصر على البيوت والمطاعم، بل حتى على مستوى غرف تبريد المواد الغذائية والخضر والفواكه التي صار يمتلكها كل من هب ودب من أصحاب رؤوس الأموال، من دون دراية منهم بشروط الحفظ والتبريد».

واعتبر أن «همهم الوحيد هو الربح السريع وحسب، حيث يفسد كل شهر ما نسبته 10 في المائة من هذه المواد داخل غرف التبريد».

وتعتبر الجزائر من أكثر الدول استيرادا للقمح، إذ تقدر فاتورة قمح الجزائر بين 1,2 و1,5 مليار دولار سنويا، فيما حددت الحكومة سعر رغيف الخبز المدعم بـ 8,5 دنانير جزائرية (الدولار = نحو 134 دينارا)، فيما يقدر سعره الحقيقي بـ15 دينارا للرغيف الواحد.

وإلى ذلك، قال رئيس جمعية حماية وإرشاد المستهلك، مصطفى زبدي، إن «العائلة الجزائرية كانت تعتمد على جمع «العولمة» وهي عملية ادخار المواد الغذائية الاستهلاكية حيث إنه في عائلة واحدة يشتري كل فرد الخبز، ولا يأكلون منه إلا القليل فيما يرمون الباقي في القمامة، خاصة الخبز الذي لا يمكن أكله في اليوم التالي لرداءة نوعيته وعدم مطابقته المعايير المطلوبة».

وشدد زبدي على ضرورة «مراجعة سياسة الدعم، خاصة على المواد التي تشهد تبذيرا كبيرا كالخبز، لكي يعرف المواطن قيمة هذه المادة وما تدفعه الدولة لتوفيرها، مقارنة مع دول أخرى تكاد تفتقر إليها وبالتالي يتم الحفاظ على هذه السلع المهمة».

المواد المدعمة أكثر السلع عرضة للتبذير (Getty)

ويعاني الجزائريون من أزمات معيشية خانقة وارتفاع كبير في أسعار السلع، وحسب بيانات رسمية، ارتفعت نسبة التضخم السنوي للمواد الغذائية في يناير/كانون الثاني 2021 بنسبة واحد في المائة، وهو تغير نتيجة تطور المنتجات الفلاحية الطازجة والمواد الغذائية الصناعية.

تحقيق

رغم محاولات الحكومة الأردنية المتكررة في الدفاع عن قانون جديد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإنّ حالة من الاستياء سادت بين برلمانيين يضغطون لإلغاء بعض نصوص القانون، خصوصاً ما يتعلق بتمويل الإرهاب والتوسع بالفئات المشمولة بغسل الأموال

# «مكافحة تمويل الإرهاب» بالأردن

## مشروع قانون يثير مخاوف من تعطيل الاستثمار

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

أثار مشروع قانون جديد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بدأ مجلس النواب الأردني بمناقشته، الثلاثاء الماضي، حالة من القلق والجدل في الشارع، بعدما أعلن عدد من النواب رفضهم لهذا التشريع، لكونه - من وجهة نظرهم - يعطّل الاستثمارات، وينال من السيادة الأردنية، ويمكن بموجبه اعتبار المقاومة، وخاصة الفلسطينية، منظمات إرهابية، استناداً إلى ارتباط القانون بمواثيق واتفاقيات دولية.

ورغم محاولات الحكومة المتكررة للدفاع عن القانون، فإنّ حالة من الاستياء سادت بين عدد كبير من أعضاء مجلس النواب، ممن يضغطون بقوة لإلغاء بعض النصوص الواردة في مشروع القانون، وخصوصاً ما يتعلق بتمويل الإرهاب والتوسع بالفئات المشمولة بغسل الأموال لغايات التدقيق والمتابعة.

وأوردت الحكومة في سياق تقديمها لمشروع القانون أنّه جاء تلبية لمتطلبات الالتزام الفني بالمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح والمنهجية الخاصة بها وفقاً لنتائج عملية التقييم المتبادل للأردن ولتجنب الآثار السلبية لعدم تحقيقه تقدماً ملموساً خلال عملية المتابعة المعزّزة التي ستنعكس على النظام الاقتصادي والمالي لها.

وكما جاء في المشروع، بحسب الأسباب الموجبة التي أقرتها الحكومة، ستجري توسعة نطاق الفئات المشمولة بأحكام القانون، وتحديد الجهات الرقابية والإشرافية والجهات المختصة فيه، وتوسيع صلاحيات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديد مهام وحدة المعلومات المالية وصلاحياتها.

وكان النائب، ونقيب المحامين الأسبق، صالح العرموطي، من أكثر النواب انتقاداً وهجوماً على القانون، واصفاً تطبيقه في الأردن بالمصيبة، وأنّ إقراره سيكون يوماً قاتماً. وقال العرموطي إنّ مشروع القانون ينطوي على كثير من المخاطر التي تمس السيادة الوطنية، مشيراً إلى أنّ قرارات مجلس الأمن ملزمة للأردن بتحديد أي شخص كإرهابي استناداً إلى التزامات الأردن الدولية وما جاء في مشروع القانون.

وأضاف أنّ «القانون» من شأنه إلحاق الأذى بالأردنيين، وبيئة الاستثمار بشكل عام، إذ سيخلق حالة من الرعب لدى المستثمرين من خلال الآليات التي ستطبق للتحقق من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وانتقد العرموطي، الذي يرأس كتلة الإصلاح المحسوبة على التيار الإسلامي في مجلس النواب، توقيت مناقشة القانون، وذلك بعد فترة قريبة من إقرار معاهدة الدفاع المشترك التي وقّعت بين الأردن والولايات المتحدة والتي تعطي الجيش الأميركي حرية الحركة في الأراضي الأردنية. وذهب العرموطي إلى ما هو أبعد من ذلك بقوله إنّ القانون «فضفاض، وقد تشمل بنوده تجريم حركات المقاومة الفلسطينية واعتبارها إرهابية بما فيها السلطة الفلسطينية»، ذلك أنّ القانون يخضع لأيّ قرارات يتخذها مجلس الأمن الدولي وينصاع لها. ودعا زملاءه في مجلس النواب إلى عدم إقرار مشروع القانون ورده إلى الحكومة. ويمنح مشروع القانون المدعي العام المختص صلاحية حجز الوسائط والأدوات المستخدمة أو المنويّ استخدامها في جرائم غسل الأموال أو الجرائم الأصلية المرتبطة بها أو جرائم تمويل الإرهاب، وإلزام جميع الجهات المختصة بتزويد المدعي العام بما يطلبه من سجلات ومعلومات وبيانات خلال المدة التي يحددها لذلك، إضافة إلى إنشاء مكتب لإدارة الأموال المحجوزة والأصول المصادرة يتبع النائب العام مباشرة، وفق نظام يصدر لهذه الغاية، إذ تشمل مهامه إدارة الأصول المحجوزة أو المصادرة بما يضمن الحفاظ على قيمة هذه الأصول.

> انتقادات برلمانية حادة ومطالب بإلغاء مشروع القانون الجديد

> دراسة حديثة: مستوى مخاطر غسل الأموال في الأردن مرتفع

وفي المقابل، قال وزير الدولة للشؤون القانونية، محمود الخرابشة، في تصريحات صحافية، أخيراً، إنّ الحديث عن المتطلبات الدولية في مشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2020، لا يعني الخضوع لمتطلبات دولية.

من جانبه، قال نائب محافظ البنك المركزي الأردني، ماهر الشيخ، إنّ مشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليس جديداً، بل هو قائم منذ عام 2007، وما حصل هو مشروع قانون يتضمن ما تضمنه القانون عام 2007 مع النواقص، فالقانون جزء من منظومة يلتزمها الأردن بموجب اتفاقيات دولية. وأضاف أنّ الأردن خلال عامي 2018 و2019 كان محل تقييم دولي لمدى التزامه المعايير الدولية المتعلقة في هذا المجال.

ومن جانبه، قال الخبير الاقتصادي، حسام عايش، إنّ التوسع في تطبيق الإجراءات التي تستهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من دون مبرر، من شأنها التضييق على حركة الأموال التي تجري أصلاً بطريقة مشروعة ومعروفة المصادر، ما يؤثر في المزاج العام للمستثمرين، ويضعف اهتماماتهم بالبيئة الاستثمارية في الأردن. وأضاف لـ«العربي الجديد» أنّ بعض التعديلات الواردة في القانون تخلق حالة من القلق وتعطي مؤشرات سلبية على أنّ الأردن بلد تكثر فيه حالات غسل الأموال، وهذا غير صحيح، إذ وضعت الحكومة ضوابط منذ سنوات طويلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقال إنّ من المخاطر الأساسية أيضاً أنّ الأردن كبقية البلدان ملزم بتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبالتالي يمكن مجلس الأمن اعتبار أي من فصائل المقاومة في فلسطين منظمات إرهابية، وتُطبّق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتُدرج في هذا السياق.

وفرضت الصراعات ومناطق النزاع واتساع نطاق تجارة المخدرات في المنطقة تحديات كبيرة على الأردن الذي يبذل جهوداً استثنائية لمكافحة جرائم مالية أبرزها غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستويين المحلي والخارجي. وما زاد حجم التحديات، بحسب مراقبين وتقارير رسمية، وجود بيئة خصبة لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من أهمها التشابك العائلي مع بلدان مجاورة، ما يتيح إمكانية تحويل الأموال بطرق متعدّدة.

وأظهرت نتائج التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال في الأردن أنّ مستوى المخاطر الكلي لغسل الأموال في البلاد مرتفع، ومستوى تهديد تمويل الإرهاب متوسط. ووفقاً للنتائج التي خلصت إليها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردنية، ووفق تقرير نشرته «العربي الجديد» أخيراً، يقع الأردن في مركز سوق إقليمي لاتجار بالمخدرات تبلغ قيمته نحو 1128 مليار دولار تقريباً. وبحسب تقرير للجنة، تقدّر قيمة المتحصلات المالية الناتجة من الجرائم المرتكبة في الأردن بنحو 1,33 مليار دولار سنوياً، أو ما نسبته 3,7% من الناتج المحلي الإجمالي، ووفقاً للتقرير، تقدّر قيمة المتحصلات الناتجة من جرائم التهرب الضريبي والسطو والسرقة والاتجار بالمخدرات والفساد والرشوة بما نسبته 93% من المتحصلات المحلية للجرائم الأصلية، فيما النسبة الباقية، وهي نحو 7%، مرتبطة بالجرائم الأخرى، بما فيها الاحتيال والتهريب.

### انكماش الاقتصاد... وصندوق النقد يدعم الحكومة

أظهرت بيانات حديثة من دائرة الإحصاءات العامة (حكومية)، انكماش الاقتصاد الأردني في الربع الأخير من العام الماضي بنسبة 1,6%، مقارنة بانكماش 2,2% في الربع الذي سبقه. وبالنسبة للعام 2020 ككلّ، انكمش الاقتصاد 1,6%. وفي نهاية مارس/ آذار الماضي، أكد صندوق النقد الدولي، دعمه الحكومة الأردنية في الحصول على قروض جديدة، مشيراً إلى أن عمّان تحرز تقدماً في إصلاحات اقتصادية رئيسية، مبدياً تأييده توفير قرض بقيمة 200 مليون دولار، نظراً لارتفاع الاحتياجات التمويلية في المملكة. ورجح الصندوق أنّ يصل إجمالي مدفوعاته، بما في ذلك المبلغ المسحوب تحت «أداة التمويل السريع» خلال الفترة من 2020 إلى 2024 إلى نحو 1,95 مليار دولار.

وقال البنك الدولي، إنّه سيطلق بالتعاون مع الحكومة الأردنية، مشروعاً يحمل اسم «بيئة تنظيمية شاملة وشفافة للأعمال في الأردن» خلال العام الجاري، مشيراً إلى أنّه يسهم في المشروع بقرض قيمته 400 مليون دولار يقدم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير التابع له، فيما تبلغ مساهمة الحكومة الأردنية 363 مليون دولار، كما سيكون هناك تمويل «متعدد الأطراف» للبرنامج الاستثماري بقيمة 250 مليون دولار.

قلف من تكليف القانون الجديد حركة رؤوس الأموال والتجارة (فرانس برس)



تعويل

# السودان يقترب من تخفيف ديونه الثقيلة

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

تقترب الحكومة السودانية من تخفيض ديون البلاد الثقيلة، إذ قال وزير المالية، جبريل إبراهيم، إنّ السودان اجتاز مراجعته الثانية بموجب برنامج تحت إشراف خبراء صندوق النقد الدولي، في خطوة صوب تخفيف الدين.

وأوضح إبراهيم، في تدوينة له على «تويتر» مساء أول من أمس الجمعة، أنّ اجتياز المراجعة الثانية يمهد لقبول السودان ضمن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وهي خطوة «من المأمول أن تسفر عن تخفيض كبير لدين (السودان) فضلاً عن خطوط ائتمان جديدة».

ومن المتوقع أن يصل السودان، في يونيو/ حزيران المقبل، إلى «نقطة القرار» في ما يتعلق بأهليته لمبادرة تخفيض الدين، وذلك مع انتهاء برنامج إصلاح اقتصادي يستغرق عاماً بإشراف صندوق النقد الدولي، ويعد مؤتمر تستضيفه باريس في 18 مايو/ أيار الجاري للنهوض بالاستثمار وتخفيف الديون. وتسعى البلاد إلى تخفيف أعباء ديون خارجية لا تقل عن 50 مليار دولار، أغلبها ثنائية. وتمكن السودان حديثاً من الحصول على قروض مرحلية من دول مانحة لتسوية متأخرات ديون مع البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية.

وقال دبلوماسي فرنسي، الشهر الماضي، إنّ بلاده قد تقدم التمويل لسداد متأخرات أخرى مع صندوق النقد والمضي في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وعانى السودان من عزلة اقتصادية استمرت عقودا تحت حكم الرئيس المخلوع عمر البشير، الذي أطيح به في 2019 إثر احتجاجات حاشدة أوقدت شرارتها الأزمة الاقتصادية. وكان وزير الاستثمار والتعاون الدولي السوداني، الهادي محمد إبراهيم، قد قال في مقابلة مع «العربي الجديد» الخميس الماضي، إنّ هناك ثماني دول، أبدت استعدادها لإعفاء السودان من الديون، ويجري التفاوض مع كل دولة على حدة.

> السودان حصل مؤخراً على قروض من دول مانحة

وأشار إبراهيم إلى أنّ بلاده أجرت العديد من الإصلاحات التي تتعلق بسعر الصرف (تحرير الجنيه السوداني) ورفع الدعم، وأخيراً إجازة عدد من القوانين من بينها قانون تشجيع الاستثمار، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإلغاء قانون مقاطعة إسرائيل، وإقرار النظامين التقليدي والإسلامي في التعاملات البنكية، معتبراً أنّ هذه الإجراءات من أهم الأمور للاندماج في العالم اقتصادياً وتجارياً والتواصل معه.

ومن المقرر أن يعقد مؤتمر في باريس يوم 18 مايو/ أيار الجاري لدعم السودان، ويتوقع أن يشهد حسماً لملفات حيوية تتعلق بالديون والاستثمارات.

مال وناس

# منحة مالية من جيوب السوريين قبل العيد

عدنان أحمد

يحاول النظام السوري الموازنة بين رغبته في تقديم «حوافز» للمواطنين أو على الأقل إشاعة أجواء «إيجابية» مرتبطة بالانتخابات الرئاسية التي يعتزم إجراءها في السادس والعشرين من الشهر الجاري، وشكواه من ضعف الإمكانات والموارد المالية المتاحة له، فيعمد إلى تقديم «منح ومكرمات» للمواطنين، لكن من جيوب المواطنين أنفسهم.

وفي هذا الإطار، أصدر رئيس النظام بشار الأسد، أمس السبت، مرسوماً قضى بصرف منحة مالية قيمتها 50 ألف ليرة سورية (حوالي 16 دولاراً) للعاملين المدنيين والعسكريين و40 ألف ليرة سورية (13 دولاراً) لأصحاب المعاشات التقاعدية من مدنيين وعسكريين.

وكانت حكومة النظام أقرت في الرابع من الشهر الجاري قانوناً يمنح بعض جرحى «قوات الدفاع الشعبي» تعويضاً شهرياً بقيمة 50 ألف ليرة سورية أيضاً، وذلك في إطار هذه المحاولات لاسترضاء القاعدة الشعبية للنظام الذي يشكو دائماً من قلة ذات اليد، عازياً ذلك للعقوبات والحصار المفروض عليه من الخارج. وفي الوقت نفسه، اتخذت حكومة النظام سلسلة خطوات لتأمين موارد إضافية ترمي إلى «رشوة» القاعدة الشعبية للنظام قبيل الانتخابات التي يسعى النظام لتأمين تكاليف إجرائها قانوناً بمنح المواطن أيضاً.

وفي هذا الإطار، انتهز النظام فترة شهر رمضان، إذ يرسل فيه مئات الآف السوريين في الخارج زكاة الفطر إلى ذويهم في الداخل قبل عيد الفطر، وفرض اقتطاع مبلغ 2650 ليرة سورية (0,86 دولار) عن كلّ حوالة خارجية، بذريعة ضريبة «إعادة الإعمار»، إذ بدأت شركات الحوالات في مناطق سيطرة النظام باقتطاع هذا المبلغ من كلّ حوالة من خارج سورية بغض النظر عن قيمتها.

قرارات النظام الأخيرة أرهقت معيشة المواطنين (وائل بشارة/فرانس برس)

وتشير تقديرات نشرتها وسائل إعلام النظام إلى أنّ معدل حوالات الأفراد السوريين في الخارج إلى الداخل السوري، ارتفعت من نحو 3 ملايين دولار، إلى 10 ملايين دولار يومياً خلال شهر رمضان.

ورأى متابعون أنّ قيمة المبلغ المقتطع، والتي تقل عن دولار أميركي واحد، لا يمكن أن تسهم في إعادة الإعمار المقدرة تكاليفها بمليارات الدولارات، لكنّ النظام استغل الفرصة لتأمين بعض نفقاته المستعجلة.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، رفع النظام سعر الخبز بنسبة مائة في المائة، كما رفع سعر الطحين، وبرر ذلك بالتكاليف العالية والصعوبات في تأمين القمح والدقيق نتيجة ظروف الحرب والحصار المفروض على البلاد.

ولاقى القرار انتقادات من جانب الموالين للنظام، لأنّه قد لا يوفر احتياجات العائلات، فضلاً عن تجاهله احتياجات غير المتزوجين.